قال كان بين اسلام صفوان ابن مية وامراته بنت الوليد ابن المغيرة نحو من شهر لان اسلم يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حنينا والطائف وهو كافر ثم اسلم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امراته بذلك النكاح فان اسلم المتخلف اي المتاخر عن الاسلام قبل انقضائها اي العدة فهما على نكاحهما والا اي وان لم يسلم المتخلف قبل انقضاء العدة بينا فسخ اي فسخ النكاح منذ اسلم الاول من الزوج والزوجة ويجب المهر بكل حال لانه استقر بالدخول فلا يسقط شيء فان كان مسمى صحيحا فهو لها وان كان بعد ما وقف قبضته فليس لها غيره لانها لا تعرض لما مضى مما تقابضاه وان لم تكن قبضته فلها مهر المثل ولا فرق بين كونهما في دار الاسلام او دار الحرب او كان احدهما في دار الاسلام والاخر في دار الحرب فصل وان اسلم الكافر وتحته اكثر من اربع من النساء فاسلمن في عدتهن او لا اي او لم يسلمن وكن كتابيات لم يكن له امساكهن كلهن بغير خلاف اختار منهن اربعا ولو من بيتات ان كان مسلما والا لم يكن مسلما فيوقف الامر حتى يكمل سواء تزوجهن في عقد واحد او في عقود وسواء اختار الاوائل او الاواخر فان لم يختر منهن بل امسك ما للامساك اجبر على الاختيار بحبس ثم بتعزير لان الاختيار حق عليه فالزم بالخروج منه ان امتنع كسائر الحقوق وعليه نفقتهن اي نفقة جميعهن الان يختار لان نفقة زوجاته واجبة عليه وقبل الاختيار لم تتعين زوجاته فلا يخرج عن عهدة الواجب الا بنفقة جميعهن لانه ليست احداهن اولى بالنفقة من الاخرى ويكفي في الاختيار

ان يقول